شرح مسعود على اداب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خص الانسان بمعرفة اوضاع
الكلام ومبانيه وجعل الحروف اصول كلمته
وفروف معانيه والصلوة على المشتق من مصدر
الفضل والحكم الجامع لمحاسن الافعال ومكارم
الشيم الموصول بالفاظه انواع السعادة
والهدى المضمر فى اشارته اصناف الحكم
والتقى محمد المذكور اسمه فى التورية والانجيل
وعلى آله مظهر الحق ومبطل الاباطيل ما ظهر
النجم فى العلم وما اشتهر النجم فى العلم

دجو

وبعد فلما شاء فى الاعصار وظهر ظهور
الشمس فى النهار الرسالة العضدية التى افا
اخاو يا المولى الامام المحقق والفاضل المدقق
خاتم المجتهدين عضد الحق والدين اعلى الله
درجته فى اعلى العليين وكانت مشتملة على
مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة مع غاية
الايجاز ونهاية الاختصار ولم يكن له بد
من شرح لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا اح
احصيها ويبلغ فى تبيين المرام وتحقيق
المقاصد اقصيها اردت الخوض فى تنقيح
هذا المرام على وجه يكشف عن وجوه خزائنه

الانام ت جود القريحة وكلال التطبيعة

تحفة الحضرة العلية الامير الاعظم والقدر

والفخر ملاذ الاكرم ظل الله على الانام

فاتح ابواب الانعام والاكرام الذي

اشتاقت بتجان السلطنة الى آمنته

وباهت حلل الامارة على قامته الفائز

بالحكمتين العلمية والعملية الحايز للرياستين

الدينية والدنيوية اشرف السلاطين

في الاصل والنسب واحقهم في الفضل

والادب فياض سجال النوال على الخلايق

وباب جلال النعم والدقايق مانوال الغمام

وقت ربيع فنوال الامير يوم سخي فنوال الا

الامير بهجة عين ونوال الغمام قطرة ساعة

المؤيد بتاييد الملك العليم مغيث الدولة

والدين الامير عبد الكريم لازال رقاب

الامم خاضعة لاوامره واعناق الخلايق

ممتدة نحو مراسمه وهذا وعاء قد تلقاه

ربجا بحسن قبول قبل ان ارفع الصوت

واقول فان وقع في خير القبول والرضاء

فهو غاية المقصود ونهاية المبتغى والله

الميسر للاسال وعليه التوكل في جميع الاحوال

قال المصنف رحمه الله بعد التسمية

بهذه فائدة المشار اليه بهذه العبارات
الذهنية التي اراد كتبتها او بيانا لغرائبها
نزلت منزلة المشخص المشاهد المحسوس
فاستعملت كلمة هذه الموضوعة لكل
مشار اليه محسوس فيها والفائدة في
في اللغة ما حصلت من مال او علم مشتق
من الفيد بمعنى استحدث المال او الخير
وقيل اسم فاعل من فائدته اذا اصبت
فوائده وفي التعريف بها المصلحة المترتبة
على فعل من حيث هي ثمرته ونتيجته وتلك
المصلحة من حيث انها على طرف الفعل

تسمى

تسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة
للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها
باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور
الفعل لاجلها تسمى علة قابلية فالفائدة
والغاية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار
كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك
لان الحيثيتين متلازمان ودليل اعتبار
كل حيثية فيما اعتبرت فيه اضافتهم
الغرض الى الفاعل دون الفعل والعلة
الغائية بالعكس فالاول اعم من الاخرين
مطلقا اذ ربما تترتب على الفعل فائدة لا

لانكون مقصودة لفاعله واما حمل الفائدة
على ما اشير اليه بهذه فحقيقة لغة وعرفا
(او عقلية)
اذ العبارات فى نفسها فائدة اما باعتبار
اللغة فظ واما باعتبار العرف فلانها
مصلحة تترتب على تصحيح حروفها و
واحراجها عن محالها ويجوز ان يكون مجازا
(اى مجاز)
فى الاسناد باعتبار ان تلك العبارات
مدخلا فى حصول الفائدة تشتمل اما خبر
بعد خبر او حال او صفة لفائدة والمراد
انها تشتمل اشتمال الكل على الاجزاء
على مقدمة وتقسيم وخاتمة وجه الترتيب

ان ما يذكر فى هذه الرسالة من العبارة
اما ان تكون لافادة المقصود او لافادة
ما يتعلق به الخارج منها لا يذكر فيها فان كان
الاول فهو التقسيم وان كان الثانى فان كان
ذلك التعلق تعلق السابق باللاحق اى
التعلق من حيث الاعانة فى الشروع على وجه
البصيرة فيه فهو المقدمة وان تعلق اللاحق
بالسابق اى من حيث زيادة التوضيح والتكميل
فهو الخاتمة، والمقدمة فى اللغة اما من قدم
اللازم بمعنى تقدم او المتعدى وفى الاصطلاح
عبارة عما يتوقف عليه الشروع فى العلم

والمناسبة ظ لتقدمها في الذكر او لتقدم محمولها
الطلب في الشروع في المقاصد بالذات او
او بالواسطة والمراد بالمقدمة يعني المعاني
المخصوصة او العبارة المعينة فلا بد من
اعتبار التجوز بان يكون من قبيل اطلاق
الكلي على بعض جزئياته او اطلاق اسم
المدلول على بعض ما دل عليه وما وقع
في بعض النسخ على مقدمة وتنبيه وخاتمة
فهو سهو من قلم الكاتب اذ التنبيه من ا
من المقدمة فلا معنى لعده جزأ مستقلا
المقدمة مبتدأ خبره يعده الذي شرع

فيه او بالعكس واما جعل مجموع يعده العبارات
التي بعدها الى قوله التقسيم خبرا لها فغير
مناسب في يعده المقام تأمل ولما كان معرفة
اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع
وعمومه وتعقل الموضوع له كذلك مما يتوقف
عليه المقصود كما يظهر لك بعيد ذلك بدأ
في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار

اللفظ بمعنى الرمي في قول ابي بكر وقال اللفظ قد يوضع بعينه اعلم
ان اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الرمي
فهو بمعنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا
وحرفا وما هو حرف واحد واكثر مهمل

اي كما تسمع اصوات بعض الاشياء غير الفم كالبعير
مثل الاصوات الصادرة من الطبل حكم الاشياء
بعضها ببعض ومثل الجماد من الله

او مستعملا صادرا من الفم اولا للمن في عرف
اللغة بما يوصادر من الفم من الصوت المعتمد
على المخرج حرفا واحدا او اكثر مهملا او مستعملا
فلا يقال لفضة الله بالكلمة وفي اصطلاح النحاة
ما من شانه ان يصدر من الفم من الحروف
واحدا كان او اكثر او يجري عليه احكامه كا
كالعطف والابدال فيندرج فيه كلمات الله
وكذا الضمائر التي يجب استتارها وبنذا
المعنى اعم من الاول وهو المراد بهذا واللام
فيه اما للجنس من حيث حصوله فقط او
من حيث حصوله في بعض افراده اعني العهد

العهد الذهني او الحصة معينة من جنس مطلق
اللفظ وهي الموضوع اعني العهد الخارجي
وح يجب ان يجعل قوله يوضع على العدول عن
الماضي الى المضارع اما لاستحضار الصورة
الغريبة بكون الكلمة
لنوع غرابة او لتأخر الوضع عن اللفظ بالنظر
على تقدير ان يكون لاستقبال ح
الى الذات فاذا تمهد هذا فنقول اقسام اللفظ
الموضوع من حيث تشخص المعنى وعدمه خمسة
الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم
العقلي ابتداء اربعة لان المعنى اما متشخص
اولا وعلى كل تقدير فالوضع اما خاص
اولا فالاول ما يكون موضوعا لمتشخص

لان في عرف اللغة اللفظ مختص بالصادر من الفم
وقد تعالى منزه عنه فان قيل للفظ سمعته في مفهوم
المتكلم فكيف يقال يجب ان يكون اي يكون ثابتا فوق
في مفهوم المتكلم اللفظ بالمعنى الذي في اصل اللغة
الذي في عرف اللغة او يكون المراد
بالمعنى الاصطلاحي ابو البقاء

من حيث حصوله في بعض افراده اعني العهد الذهني او الحصة
من جنس مطلق اللفظ وهي الموضوع اعني

فعطف على قوله من شانه ان يصدر وما يجري عليه
احكام ما يصدر من الفم
ابو البقاء

اي الاشارة الى نفس الجنس ومفهوم الكلي
من حيث اعتبارها صدق عليه في الافراد
كقولك الرجل خير من المرأة
حسن ره

وان كان اولا بالقياس
الى هذا المعنى الثالث واما
المعنى الاول فانما من الاخيرين
عليها لانه يتناول ما لا يكون
صوتا وحرفا وما لم يكن من
من شانه الصدور والفم
ابو البقاء

ثم اعلم ان الوضع الواقع في الكلمات
اما

على تقدير ان يكون المضارع للحال

ثم اعلم ان المعنى العام بعنوان التصور المعتبر
متعلق ببغضية احترازا عما يقتضيه
التقسيم العقلي ثانيا فانه تكثير
الاقسام الا لتمام ممكن
في التقسيم
حاشيه

اي الوضع الواقع في اللفظ
الاقسام

اعلم اولا ان التقسيم اول لا باعتبار المعنى
وثانيا في تقسيم اللفظ باعتبار المعنى
اي يجب احتياج كل من عقلين الى
ان يوضع اللفظ لمعنى كلية
ان يوضع لمعنى جزئي
ان كان ممكنا والثاني
الزاية

باعتبار تعقله بخصوصه ويسمى هذا الوضع
وضعا خاصا والموضوع له خاص كما اذا تصورت
ذات زيد ووضعت لفظه بازائه والثاني
ما وضع للمتصور باعتبار تعقله لا بخصوصه
بل بامر عام ويسمى ذلك الوضع وضعا عاما
والموضوع له خاص كاسماء الاشارة
على سيجئ وبهذا القسم مما يجب ان يكون
معناه متعددا والثالث ما وضع لامر
كلي باعتبار تعقله كذلك اى على عمومه
ويسمى هذا الوضع وضعا عاما والموضوع له
عام كما اذا تصورت معنى الحيوان الناطق

ووضع

ووضع لفظ الانسان بازائه والرابع
ما وضع لكلي باعتبار تعقله بخصوصيته
بعض افراده وبهذا القسم مما لا وجود له
في الخارج بل حكموا باستحالته لان الخصوصيات
لا تعقل كونها مرآة لملاحظة كلياتها بخلاف
العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك
الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع و
وظهور [illegible] وعدم تعلق غرض به
فيما هو المقصود الاصلي من تلك الرسالة
وهي تحقيق معنى الحروف والضمير واسم
الاشارة والموصول والاول وان كان

كذلك الآنه لما شارك الثانى فى تشخص

المعنى تعرض له ليزيد توضيح صاحبه وقوله بعينه

يحتمل ان يكون صفة لشخص ويحتمل ان يكون

فى مقابلة قوله بامر عام اى وقد يوضع اللفظ

لشخص باعتبار تعقله بعينه وشخصه

وقد يوضع له باعتبار امر عام اى باعتبار

تعقله بامر عام وذلك اى الوضع لشخص

باعتبار امر عام يتحقق بان يعقل امر

مشترك بين مشخصات ثم يقال بهذا اللفظ

موضوع لكل واحد من هذه المشخصات

بخصوصه اى بعين اللفظ بازاء كل فرد

من

فى تشخص المعنى لبيان ان الثانى فى علوم
الوضع فالمراد بتشخص له ليزيد توضيح
صاحبه ابو الفضل

اى تعينا صاحب

من افراده المشخصة سواء كان ذلك الامر العام

من فاتيتها كما فى معانى الحروف او من عوا

عوارضها كما فى المضمرات واسماء الاشارة

وذلك الامر العام ملحوظ باعتبار كونه

مرآة لملاحظة تلك الافراد التى هى المسميات

الموضوع لكل منها اللفظ وليس ذلك

الامر العام موضوعا له كما توهم بعض فى

فى الضمائر والموصولات وغيرها وانما عبر

عن ذلك التعيين الذى هو الوضع بحقيقة

بالقول اذ به يظهر ذلك التعيين غالبا

وانما قيد بالحيثية بقوله بحيث لا يفهم

من التوهم حيث قال فى شرح التلخيص وانما المضمرات
واسماء الاشارة ونحوها الخ
التى وضعت بحسب كل واحد من خصوص جزئى
انما تدل بنفسها على خصوص ما وضعت له
لفظ بنفسها على خصوص ما وضعت له
ولفظ بنفسها على خصوص ما وضعت له
بحسب الى زيد لا بالنظر الى مفهوم
اللفظ انتهى كلام ابو البقاء

ولا يفاد به الا واحد بخصوصه دون القدر

المشترك لئلا يتوهم ان ما وضع للفظ

برهنا مفهوم كل واحد من افراد المشترك

حتى يستعمل فيه ويفاد ويفهم به منه

فان ذلك باطل بل المقصود ان الموضوع له

اعني الوهم

والمستعمل فيه هذا المشخص من افراده على

حد عدة وهذا الاخر كذلك كذلك دون

القدر المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له

فقوله دون القدر المشترك حال من قوله

واحد بخصوصه اى متجاوز القدر المشترك

فانه غير مفاد وغير مفهوم منه بطريق الا

الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا

مثلا ويراد به الامر العام الذى هو مفهوم

المشار اليه المفرد المذكر واذا كان كذلك

فتعقل الواضع ذلك المشترك الى الموضع

ووسيلة الى حصوله لا انه اى المشترك

الموضوع له قوله لا انه بتقدير اللام معطوف

على الخبر ان قراء فتعقل مصدرا وان قراء

على صيغة المضارع المجهول من الثلاثى المجرد

فالة منصوب على الحالية ولا انه عطف عليه

فالوضع كلى والموضوع له مشخص كما قرونا

وذلك اى اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار

امر عام مثل اسم الاشارة نحو هذا فان

ذلك اللام الكلى منزلة مشار اليه المعين

لكمال التمييز الحاصل بالبيان السابق

فاستعمل فيه ذلك الموضوع للاشخاص

فان هذا مثلا موضوعة وسماه اى معناه

المشار اليه المشخص اى كل واحد من افراد

مفهوم المشار اليه مطلقا والمشخص صفة

لكل واحد من حيث انه المراد بالمشار اليه

هنا ولا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه

فيه انه يجوز ان يكون على ذى مسكة على ما

كما لا يخفى على ذى مسكة قوله موضوعة فى

فى بعض النسخ بناء التانيث على انه خبر هذا

قوله باضافة الضمير اى باضافة الاسم الى الضمير من قبيل اضافة الوصف الى الضمير من قبيل اضافة الخاص الى العام والا يفضال كما ان قوله للمشخص موضوعة على هذا التقدير ايضا كذلك اذ تقدير ما هو موضوع له جزئى حقيقى الا ان يقال ان الاضافة لادنى ملابسة او ان الضمير راجع الى الاسم والمراد به المسمى او ان الاضافة لادنى ملابسة او ان الضمير راجع الى الاسم والمراد به المسمى او ان الاضافة لادنى ملابسة او ان الضمير راجع الى الاسم والمراد به المسمى

معناه

ابو البقاء

هذا ثابت وعلى اللفظ او الكلمة وفى بعض آخر

باضافة الضمير الى الضمير على انه من قبيل الاسماء وسماه

بيان له وقوله بحيث لا يقبل الشركة تاكيد له

يستفاد من تشخص يعنى ان مفهوم هذا اما

صادق عليه المشار اليه المشخص الذى لا يقبل

الشركة لا مفهومه الذى يقبل الشركة والحاصل

ان معنى لفظ هذا الكلى مشار اليه مفرد مذكر

مشخص لوحظ بامر عام وهو مفهوم المشار اليه

المفرد المذكر الصادق على هذا المشار اليه المشخص

وعلى ذلك الاخر كما اذا حكمت على كل رومى

بانه ابيض برئ العنوان فقد لاحظت جميع المشخصات

هذا

الرومي مبينين من زيد وعمرو وغيرهما بامر عام

وهو الرومي وحكمت عليه بانه ابيض فتنبيه

لفظ التنبيه يستعمل في مقامين احدهما

ان يكون الحكم المذكور بعده بديهيا والثاني

ان يكون معلوما من الكلام السابق

وههنا الحكم بديهي اولي اذ تصور الطرف

مع الاسناد يكفي في الجزم بالنسبة بينهما

وليس ما ذكره استدلالا بل تنبيه يذكر

في صورة الاستدلال والبديهيات قد ينبه

عليها ازالة لما قد يكون في بعض الاذهان

القاصرة من الخفاء ما هو من هذا القبيل

الروحي هو المتمرّ عن المادة المخصوصة اي من المادة الابيض لا الاسودي ⑤

اي نوع الخفاء من التفهم

اي

اي ما صدق عليه اللفظ الموضوع للمشخصات

باعتبار اندراجها تحت امر عام لا يفيد

التشخص الا بقرينة معينة لان وجه افادته

الواحد من تلك المشخصات بعينه ليس

الا وضعه له وهو لا يختص به لاستواء نسبة

الوضع الى المسميات اذا اشتركت في كلي

في تلك فلا بد في افادة التعيين من امر

يفهم اليه به يحصل ذلك التعيين وهو المعنى

اي سبب الامر

بالقرينة فان قبيل ما هو من هذا القبيل

والالفاظ المشتركة متساوية في عدم

افادة المعنى الموضوع له بدون القرينة

والمراد من تلك القرينة الاشارة المخصوصة

مثل اليد والرأس ويكون ذلك الاشارة

بعضا ⑤

فيه انها يفيد ان الموضوع له ونهاية

النسبة الى العالم بالوضع لكن لا يفيد

التعيين المراد الا بها او بالتبادر

وتعدد المعنى الموضوع له فما الفرق بينهما قلنا

الفرق لزوم التعيين في المعنى وعدمه ووحدة

الوضع وتعدده فان قلت اللفظ بحسب

استعماله في معناه الحقيقي لا يحتاج الى

قرينة دون المعنى المجازي على ما هو المقرر

فكيف حكمت بالاحتياج قلنا المراد بما ذكر

هو ان اللفظ الموضوع لمعنى يكفي في صحة

استعماله في معناه كونه موضوعا لذلك

المعنى ولا يحتاج الى القرينة لمجرد الاستعمال

بخلاف المجاز فانه يحتاج الى قرينة لمجرد ذلك

التصرف عن ارادة معنى الحقيقي الذي

ولانه لا وضع له للمعنى المجازي حتى يدل عليه بالقرينة منا بحكم وضع

وضع اللفظ للاستعمال فيه واحتياج الو

القرينة فيما نحن فيه وفي المشترك لدفع

مزاحمة المعاني الحقيقية وفهم المراد لا الاستعمال

ولما فرغ من المقدمة شرع في بيان المقصود

فقال التقسيم مبتدأ او خبر على

ما مر والمحذوف هو المذكور ومعنى

التقسيم هو ضم قيدين او اكثر الى

مفهوم عام ليصير ذلك العام المعاني

بانضمام كل قيد قسما مباينا للقسم

الاخر او غير مباين له باعتبار تنافي

القيود او تخالفها فقط والمتبادر

بحسب العرف هو اعتبار التباين وما
نحن فيه من هذا التقسيم وحاصله اجمالا
تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله اولا الى
قسمين ما مدلوله كلى وما مدلوله شخص
وتقسيم القسم الاول منه الى اسم جنس
ومصدر والى مشتق وفعل وتقسيم
الثانى منهما الى العلم والحرف والضمير
واسم الاشارة والموصول على وجه
ينقبط به تلك الاقسام فان تحقيقها
من مرافق الاقدام اللفظ اى الموضوع
مدلوله اى معنى الموضوع له فان الخاصل

ف

فى العقل من حيث حصول فيه يعبر عنه
بهذه اى الحاصل فى العقل بالعبارة ومن حيث
التفهيم مطلقا يسمى مفهوما ومن حيث التفهيم
بانفهام غير مدلولا ومن حيث وضع اللفظ
بازائه موضوعا له ومن حيث القصد اليه من اللفظ
وافادته معنى اما كلى او شخص لان مدلوله
اما ان يمتنع من فرض صدقه وحمله على متعددة
وهو الشخص ويسمى جزئيا حقيقيا او لا يمتنع
كذلك وهو الكلى فان قيل بهذا التقسيم
فاستدلال الالف واللام فى اللفظ هنا
للاستغراق فمعناه ح كل لفظ موضوع لمعنى ا

وقد يطلق على المعنى الحاصل فى الفصل بحيث يحصل منه ملاحظة
كذا اجمال التفتازانى ومن انه يحصل بالنظر فى اللفظ وقصده منه اولا
وبالذات والمناسب ان يقصد بالتعريف الاخير وهو
يسمى مفهوما

اما مدلوله كلي او مشخص ولا شك ان مو
ان مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى
وكلي لفظ كذلك فمدلوله اما كلي او مشخص
فمورد القسمة اما من القسم الاول او من الثاني
فان كان الاول لا يشتمل الثاني وان
كان الثاني لا يشتمل اولا قلنا
معنى قولنا كلي لفظا ما كذا ان كلي فرد
من افراده متصف باحد هذه بين الوصفين
على سبيل الانفصال الحقيقي فمورد القسمة
غير مندرج في هذه القسمة لانه نفس مفهوم
هذا اللفظ وما قيل في امثال هذه المقام

من

من ان الانقسام الى الانقسام لازم
للمقسم والمقسم لازم للانقسام
ولازم اللازم لازم فيلزم لزوم
الانقسام الى الانقسام لكل منهما
فيلزم انقسام الشيء الى نفسه
ومقابله وانه باطل فيكون هذا المقسم
باطلا كامثاله فالجواب عنه ان
الانقسام المذكور لازم للمقسم
بحسب وجوده الذهني والمقسم
لازم لاقسامه لا من تلك الحيثية
بل من حيث حصوله العيني والازم

الشئ باعتبار لا يلزم ان يكون لازما

ما للمفهوم باعتبار آخر كالكلية اللازمة

لمفهوم الحيوان اللازم لزيد والاول

اى اللفظ الذى مدلوله كلى اما ذات

اى اما مدلوله ذات او يقال بالتجوز

باطلاق اسم الذات والحدث على ما يدل

عليهما من اللفظ وج بستقيم قولهم ذات او تجوز ابو

وهو اسم جنس كرجل او حدث وهو

المصدر انما اخرج المصدر عن اسم الجنس

لبنى التقسيم الى الفعل والمشتق عليه

فكانه قال اللفظ الذى مدلوله كلى اما

مدلوله اما حدث وحده وغير حدث وحده

او مركب منهما والمراد بالذات ههنا

ما لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره

منسوبا احدهما الى الاخر وبالحدث امر

قائم بغيره يعبر عنه بالفارسية بما آخره

دال ونون كالضرب او تاء ونون كالتمثل

فيخرج معنى السواد والبياض لعدم التعبير عنه

ومعنى الجيد والمنوال لعدم القيام بالغير

ومعناه اختصاص الثابت بالمنعوت

او التبعية بالتخير اى الاتى فى الاشارة

الحسية كما فى الماديات او العقلية كما فى

في المجردات ولما كان اعتبار التركيب

بينهما من غير اعتبار النسبة لا يفيد اختص

ذلك المركب بما اعتبر فيه مع الطرفين نسبة

فعبر عنه بقوله او نسبة بينهما لانهما السبب

في وضع اللفظ باذاء ذلك المركب وذلك

اي النسبة والتذكير باعتبار المذكور او

او المركب المشتمل عليها اما ان تعتبر نسبة

من طرف الذات وهو المشتق او تعتبر

من طرف الحدث وهو الفعل فان قيل المراد

من الذات غير الحدث وحده كما مر وهو يتناول

القسم الثالث قلنا قيد وحده متعلق

بغير

بغير الحدث لا بالحدث الداخل عليه لفظ غير

فلا اشكال ح والانقسام الى الاربعة

استقرائي وان كان مردوده ابين النفي

والاثبات بحسب المآل وراجعا الى تقسيمات

ثلثة فلا يقر ارسال القسم الاخير واحتمال

انقسام بعض الاقسام الى اقسام مندرجة

تحته لا يمنع الا الاختصار كالفعل والمشتق

فالمشتق ينقسم بان يقال المشتق اما

ان يعتبر قيام ذلك الحدث به حيث الحدوث

وهو اسم الفاعل او الثبوت وهو الصفة

المشبهة او وقوع الحدث عليه وهو اسم

المفعول او كونه آلة لحصوله وهو اسم
الآلة او مكانا وقع فيه وهو ظرف المكان
او زمانا وهو ظرف الزمان او يعتبر
قيام الحدث به على وصف الزيادة على
غيره وهو اسم التفضيل وكذلك الفعل
ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي
والمستقبل والحال وباعتبار الطلب
الى الامر وغيره الثاني اى اللفظ الموضوع
الموضوع لمعنى المشخص فالوضع اى وضع
اللفظ لذلك المعنى المشخص اما مشخص
ايضا بان يكون الموضوع له مشخصا

واحدا لوحظ بخصوصه اى بما يعينه او
او كلى اى عام بان يكون الموضوع له كلا
من مشخصات لوحظت اجمالا بامر كلى
يصدقها فالاول اى اللفظ الموضوع
لمشخص وضعا خاصا العلم اى الشخص
واما علم الجنس فخارج عن مورد القسم
اذ معناه كلى والثاني اى اللفظ الموضوع
لمشخص وضعا عاما اقسام اربعة الحرف
والضمير واسم الاشارة والموصول وجه
ووجه الحصر في هذه الاقسام ان مدلوله
اما ان يكون معنى في غيره اى حاصلا

في متعلقه يتعين بانضمام ذلك الغير اليه

انه لا يتحصل في الذهن ولا في الخارج بنفسه

بل يتحقق بانظمام متعلقه اليه ويتعقل بتعقله

وهو الحرف كمن والى او لا يكون كذلك

بان يكون معنى حاصلا في نفسه متحصلا بدون

انضمام امر آخر اليه واذ قد عرفت ان الالفاظ

الموضوعة لمشخصات وضعا ما تحتاج حين

استعمالها الى قرينة لافادة التعيين

فالقرينة ان كانت في الخطاب يعني المخاطبة

فيتناول ضميري المتكلم والغائب ايضا

فالضمير كانا وانت فان مايفيد ارادة

المعين

المعين من القرينة انما هو الخطاب الذي

هو توجيه الكلام الى حاضر وان كانت تلك

القرينة في غيره اى في غير المخاطب فاما

حسية بان يشار الى المراد بذلك اللفظ

بعضو من الاعضاء المحسوسة وهو اسم

الاشارة كهذا او ذلك فان المعين لما

يراد بهما من المعنى المعين انما هو بيده

او عقلية بان يشار الى المراد باللفظ

الذي هو معين عند المخاطب باعتبار

تعينه بسبب مضمون جملة اليه هو دين

المتكلم والمخاطب انتابه اليه وهو

وهو الموصول كالذي والتي فان المعين
المراد من كل منهما انتساب مضمون صلته
اليه المعلوم قبل اقتران اسمه المعهود لها
كقولك لمن سمع ان جاء واحد من بغداد
الذي جاء من بغداد رجل فاضل مشيرا
بنسبة مضمون هذه الجملة الى هذا المعين
عند المخاطب باعتبار تعينه عنده ولا يخفى
ان هذه الاشياء لا توجب التعين الا
بانضمام امر خارج مع تلك النسبة كما
كالحضار مضمون الصلة مثلا فيما اشير
اليه بهذه النسبة كما سيجئ التحقيق

ولقائل

ولقائل ان يقول كون الحرف وضمير
المتكلم والمخاطب موضوعة لمشخص
واما ضمير الغائب فقد يعود الى مفهوم
كلي ولفظ هذا قد يشار به الى الجنس
وكذا الذي مثلا يراد به كلي وقد اجيب
عن الاشارة الى الجنس بانها مبنية
على جعله بمنزلة المشخص المشاهد
وكذا في الموصول واما ضمير الغائب
فالظاهر ان لفظة هو موضوعة للجزئيات
المندرجة تحت مفهوم الغائب المفرد المذكور سواء كانت
حقيقة او اضافية كما يجئ تحقيقه وا
واعترض بان هذه القسمة اي قسمة

جزئيات

اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما الى
تلك الاقسام الاربعة غير حاصرة
لجواز ان يكون هذا اللفظ وضع بازاء عام
لكل واحد من افراده المشخصة ولم يكن
قرينة احدى الثلاثة المذكورة كالسماء
حروف المباني كالالف والباء وكذا
لفظ التعيين واسماء الكتب كالكافية
والشافية ولما كان الاقسام تشترك
في شئ وتمتاز في شئ آخر اراد ان ينبه
الى ما به الاشتراك وما به الامتياز
عبارة حواشي المختصر
فوضع الخاتمة لاجل هذا او قال

الخاتمة

الخاتمة تشتمل الفاظ يمكن ان يقول وتشتمل
بالعطف لتكون مبتداء محذوف الخبر
اي هذه التي نذكرها او بالعكس ويحتمل
ان يكون تشتمل حالا من مبتداء او من
ضميره في الخبر ولا يحتاج الى الواو
بقاء النظام قوله على تنبيهات يحتمل
ان يراد بها الالفاظ اي الخاتمة تشتمل
على كل منها ويحتمل ان يراد بها المعاني
فيكون الالفاظ مشتملة عليها اشتمال
الظرف على المظروف فلا يلزم اشتمال الشيء
على نفسه ولما كان ما فيها من الاحكام

علم تما تقدم اطلق التنبيهات عليه الاول

اي التنبيه الاول المشتمل اي الضمير واسم

الاشارة والموصول تشترك في ان

مدلولها انها ليست في غيرها بمعنى

معاني هذه الثلاثة مشتركة بان كلا

منها بتمامه بمعنى في نفسه ملحوظ قصدا

مستقل بالمفهومية وصالح للحكم عليه

وبه وان كانت تلك المدلولات متحصلة

بالغير اي ليس كل من تلك المدلولات

متحصلة في العقل بحسب فهمه مما

وضع بازائه الا بانضمام قرينة اليها

من

من الخطاب والاشارة حسا وعقلا

فهي اسماء لا حروف اي اذا كان معانيها

بتمامها مستقلة بالمفهومية فهي كاسماء

لان الاسم ما كان تمام معناه كذلك

التنبيه الثاني الاشارة العقلية لا تفيد

التشخص بهذه الاشارة الى الفرق بين

الموصول وبين الضمير واسم الاشارة

بان الموصول مع القرينة التي هي الصلة

لا تفيد الجزئية فان تقييد الكلي بالكلي

لا يفيد الجزئية انما يكون القيد كذلك

فظاهر الى ان مجرد الصلة لا تدل

الا على انتساب مضمون جملة الى ذات ما
من غير تعيين واما اعتبار كلية المقيد
مع ان معنى الموصول مشخص على ما قدر
فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع
من الموصول وحده حين الاطلاق ليس
الا الامر الذى يوالة لملاحظة المشخصات
ولا شك انه كلى مقيد بمضمون الصلة
الذى هو كلى ايضا فلا يفهم السامع
مشخصا بخلاف قرينة الخطاب والحس
فان كلا منها يفيد التشخص فيفهم
السامع منها ما يمنع فيه الشركة

فلذ

فلذلك كانا الى الضمير واسم الاشارة
جزئيين وهذا الى الموصول كليا وفيه
بحث اذ الموصول موضوع لمشخص
على ما حقق وعدم فهم السامع
المعين لا يوجب الكلية الا هم الا ان
ان يقال المراد ان الموصول عد كليا
نظرا الى فهم السامع من مجرد قرينة
الصلة والاشارة العقلية مع قطع
النظر عن الانحصار الخ رجى لا على ان
ان الموصول كلى حقيقة والا فلا يستقيم
معنى كلامه اذا القرينة المفيدة للتشخص

والمقصود الانحصار فحذف اى علم الانحصار

المحتاج اليها فى الاستعمال انما اعتبرت
فلا فرق وان لم يعتبر فلا فرق ايضا لعدم
افادة الجزئية فى الكل لكن لما كان المعتبر
ظهر من القرينة هو مضمون الصلة
حكموا بان قرينة الموصول هى الصلة
والاشارة العقلية المفهومة منها والمضمر
بنى هذه التفرقة على ذلك التنبيه
الثالث علمت من هذا اى من ما سبق
فى مباحث التقسيم الفرق بين العلم
والمضمر حيث صرح بخصوص المعنى والوضع
فى العلم وتعدد المعنى الخاص وعموم

الوضع

الوضع فى المضمر وعلمت ايضا فساد
تقسيم الجزئى اليهما دون اسم الاشارة
كما فعله بعضهم ظنا اى بناء على ظن
ان ذلك الاسم الاشارة موضوع
لامر عام الا انه انما يتعين بقرينة
الاشارة الحسية فى استعمال فى معين
دون اصل الوضع ومدلول الضمير
يتعين بالوضع الذى هو مناط الجزئية
ووجه الفساد ما مر من ان التعيين
فيهما بغير وضعى كالعلم والمضمر قوله
دون اسم الاشارة حال من ضميره

اليهما اى متجاوزين اياه حيث لم يسهل
التقسيم وقوله ضمنا مفعول له للتقسيم
التنبيه الرابع تبين لك من هذا اى
من التقسيم المذكور ان معنى قول
النحاة الحرف يدل على معنى في غيره
انه لا يستقل بالمفهومية بان لا يكون ملحوظا
قصدا وبالذات بل يكون ملحوظا تبعا
بناء على انه وسيلة الى ملاحظة غير
وبهذا المعنى لا يتضح غاية الاتضاح الا
بتمهيد مقدمة فنقول ان المعاني قد تكون
ملحوظة قصدا وبالذات وقد تكون

ملحوظة تبعا غير مقصودة بذاتها
بل على انها آلة لملاحظة غيرها
ومرآة لمشاهدة ما سواها وهي
بالاعتبار الاول مستقلة بالمفهومية
والتعقل وصالحة لان يحكم عليها او بها
وباعتبار الثاني غير مستقلة بالمفهومية
وغير صالحة للحكم عليها او بها و
واستوضح ذلك من قولك قام زيد
وقولك نسبة القيام الى زيد فانت
في الحالتين مدرك لنسبة القيام الخ
اليه لكنها في الحالة الاولى مدركة

يعني معنى الاسمائي اي بمعنى الخ

من حيث انه حالة بين والقيام والله
تعرف حالهما فكانها مرآة لمشاهدتها
ولذلك لا يمكن لك ان يحكم عليها او بها
واما في الحالة الثانية فهي ملحوظة با
بالذات ومدركة بالقصد يملك اجزاء
الاحكام عليها بانها من باب النسب
والاضافات فهي على الاول غير مستقلة
اي معنى
وبهذا كما ان المبصر قد يكون مبصرا بالذات
مقصودا بالابصار وقد يكون مبصرا تبعا
على انه آلة لابصار غيره كالمرآة
فانك اذا نظرت اليها وشاهدت

ما ارتسم

ما ارتسم فيها من الصورة فان قصدت
اي الحاكمة
الى مشاهدة الصورة فالمرآة في تلك
الصورة مبصرة ايضا لكنها غير مبصرة
قصدا بل تبعا ولا يمكن لك ان يحكم
عليها او بها كما يمكن لك للصورة وان
قصدت الى مشاهدة المرآة نفسها تكون
صالحة لان تحكم عليها او بها ويكون
الصورة ح تبعا غير محكوم عليها او بها
فنسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة
البصر الى محسوساتها فاذا تمهد هذا
فنقول معنى الابتداء معنى له تعلق بغيره

كالسير مثلا فذلك المعنى اذا لاحظ العقل

قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية

بالمفهومية صالحة لان يحكم عليه كما تقول

الابتداء معنى اضافي وبه كما تقول ما يجب

معنى الابتداء ويلزم ادراك متعلقه

تبعا وبالعرض اجمالا وهو بهذا اعتبار

مدلول لفظ الابتداء ولكنه بعد ملاحظة

على هذا الوجه ان تقيده بمتعلق مخصوص

فتقول ابتداء سيري من البصرة ولا يخرجهم

ذلك عن الاستقلال واذ الاحضم

العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة

وجعله

وجعله آلة لمعرفة احكامها ومراعاة

لشاهدتها على هيئة الانضمام والا

والارتباط كان معنى غير مستقل با

بالمفهومية وغير صالح لان يحكم عليه

او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ

من وبهذا المعنى ما ذكره ابن حاجب

في الايضاح حيث قال الضمير في ما دل

على معنى في نفسه يرجع الى معنى ما دل

على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر

اليه لا باعتبار امر خارج عنه ولذلك

قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل

في غيره اى باعتبار متعلق لا باعتباره
في نفسه انتهى كلامه فقد اتضح ان ذكر
متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه
في الذهن اذ لا يمكن ادراكه متعلقا
وهو آلة لملاحظة الآتي الواضع اشترط
في دلالته على معناه الافراد ذكر
متعلقه ولو لم يشترط ذلك لامكن فهم
معناه والحكم عليه او به نفسه فانه
لا يرجع طائل وايضا فحيث لا دليل
على هذا الاشتراط في الحرف كوضع التزم
ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك

بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة
فالفرق الذي ذكروه بان ذكر المتعلق
في الحروف لاجل الدلالة وفي تلك
الاسماء لتحصيل الغاية التي هي التوصل
تحكم بحت واما بيان عموم الوضع
في كلمة من فهو ان الواضع تعلق معنى
الابتداء مطلقا وهو امر مشترك بين
الابتداءات المشخصة التي كل منها
ملحوظة تبعا ووضع لفظة من له اى لكل
منها وقس على هذا سائر الحروف
بخلاف الاسم والفعل فان معنى

الاسم بتمامه مستقل بالمفهومية والفعل

وان كان تمام معناه غير مستقل با

بالمفهومية غير صالح للحكم عليه او به

الآن جزء معناه اعني الحدث مستقل

بالمفهومية والحاصل ان تمام مثلا يدل

على حدث وهو القيام وعلى نسبة

مخصوصة بينه وبين فاعله اعني نسبة

الحكمية الجزئية فانها ملحوظة من حيث

انها حالة بين الحدث وبين فاعله وآلة

في تعرف حالها الآن احدهما متعين

بدلالة اللفظ عليه والاخر داء كان

متعينا

متعينا في نفسه بوجه وملحوظا بذلك

الوجه والا لما امكن ابقاع تلك النسبة

لكن اللفظ لا يدل عليه فلا يتحصل بهذا الجزء

اى النسبة الا بملاحظة الفاعل فلا بد من ذكره

كما هو حال متعلق الحرف فالفعل باعتبار

مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح

لان يحكم عليه بشئ نعم جزؤه اعني الحدث

وحده مأخوذ في مفهوم الفعل على انه

مسند الى شئ اخر فصار الفعل باعتبار

جزء معناه محكوما به وممتازا عن الحرف

ولم يبلغ الى مرتبة الاسم فان قلت

لم جعلت النسبة التامة مضمومة الى المنسوب
وجعل المجموع مدلول لفظ الفعل ولم تضم
الى منسوب اليه كذلك مع انها حالة بينهما
ولا اختصاص لها باحدهما قلت
لعل السبب في ذلك ان النسبت قائمة
بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه كالابوة
القائمة بالاب المتعلقت بالابن فان قلت
كما ان مجموع الفعل والفاعل في مثل قام زيد
يستفاد منه نسبة غير مستقلة وطرفان
كذلك الصفة مع قائم فلم جاز كون
الصفة محكوما عليها او محكوما بها دون

الفعل

الفعل اجيب بان النسبة في الفعل نسبة
تامة منفردة بنفسها غير مربوطة بغيرها
اصلا والمقصود من التركيب افادة
تلك النسبة بخلاف الصفة فان النسبة
المعتبرة فيها نسبة تقييدية غير تامة
لاتقتضي انفرادا لمعنى عن غيره وعدم
ارتباطها به ولا تكون هي ايضا مقصودة
بالافادة من العبارة فلهذا جاز ان يلاحظ
جانب الذات تارة فتجعل محكوما عليها
وتارة جانب الوصف كالقيام وتجعل
محكوما بها واما النسبة المعتبرة فيها

فلا يصح للحكم عليها ولا بها فان قلت

ماذكرته من ان مجموع الفعل والفاعل

لا يصلح ان يكون محكوما به ينافي ماذكره

النحاة من ان المسند في قولنا زيد قام

ابوه هو الجملة الفعلية اجيب بان

بان المقصود بها حكمان احدهما

الحكم بان ابا زيد قائم والثاني الحكم

بان ازيدا قائم الاب ولا شك ان غيرين

الحكمين ليسا بمفهومين صريحا من هذا

الكلام بل المقصود الاصلي احدهما

والاخر يفهم التزاما فان كان المقصود

هو

الحكم الاول الحجر في باب زيد

والحكم الثاني الحجر في زيد

هو الاول فريد في هذا الكلام باعتبار

مفهومه الصريح غير محكوم عليه ولا به بل

هو لتعيين المحكوم عليه وان كان المقصود

هو الثاني فالمسند هو القيام المقيد

بالاب الا ترى انك لو قلت قام ابو زيد

واوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره

اصلا فلو كان معنى قام ابوه ايضا كذلك

لم يرتبط بزيد ولم يقع جزاء عنه ومن ثم

تسمع النحاة يقولون قام ابوه جملة

وليس بكلام لتجريده عن ابقاع النسبة

بين طرفيها بقرينة ذكر زيد وايراد

والوقوع الدرك على القبول

الضمير الدال على الارتباط الذي يستحيل
وجوده مع ايقاع النسبة التنبيه الخامس
قد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل
والمشتق ان ضاربا لا يرد على حد الفعل
يعني ان النحويين حدوا الفعل بانه ما دل
على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة
الثلاثة واورد عليه ان ضاربا يصدق
عليه هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس
بمانع فيما سبق من الفرق بين الفعل
والمشتق علم انه لا يرد فانه اي الفعل
ما دل على حدث ونسبة الى موضوع و

التنبيه الى ما يستغني عليكم او بالعكس
والتقسيم والتفريع يجوز اذا لم يعلم النسبة
فتنكسر والعرفان معلومان والى فالتجوز

يعني ان المشتقات لا يرد على حد الفعل او على
في فهم النحوي من الفعل او من الكلمة حال المشتق تتمة

وزمانها على ان الحدث اول ما اعتبر
في مفهومه وضارب ليس كذلك لانه
يدل على ذات ونسبة الحدث اليه فالملحوظ
اولا في الفعل الحدث وفي المشتق الذات
ويحتمل ان يعود الضمير في قوله فانه الى ضارب
ويكون كلمة ما نافية التنبيه السادس
ويعلم منه احد ما سبق من التقسيم
الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس
اعلم ان في اسم الجنس مذهبين
احدهما وهو اكثر استعمالا انه موضوع
للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا

وضع الاحتمال لان الاصل في الضمير
ان يكون راجعا الى ما هو الاقرب

هذا دليل على ان الفعل قد يعرف من الفرق
المذكور بقيد ان يكون معتبرا فيه عدم
ورود ضارب عليه بعينه وبقيد ان يعلم
ان الفرق المذكور يوجب ان يكون
ما دل على حدث في نفسه
الى موضوع مع الاقتران
باحد الازمنة
الثلاثة

منتشر اكما ذهب اليه ابن الحاجب والزمخشري
والاخر انه موضوع للماهية من حيث
هي هي كما ذهب المصنف في التقسيم ولا يخفى
ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم
فلا بد من تاويل لهذا الكلام وهو ان الفرق
الذي ذكره مبني على قول من يجعل اسم
الجنس موضوعا للماهية من حيث هي هي
كما ان علم الجنس كذلك الا ان بينهما
فرقا فان علم الجنس كاسامة وضع
بجوهره للجنس المعين فيدل بجوهره
على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب

منتشر

متعينة عنده موجوده كما ان اعلام الشخصية
تدل بجوهرها بحسب الوضع على ان تلك
الاشخاص معهودة متعينة لديهم واسم
الجنس كذلك واسد لا يدل على ذلك
التعين بجوهره اصلا بل وضع لغير معين
من تلك الحقيقة ثم جاء التعين وهو معنى فيه
بيان لغير متغيره
من خارج بالالة من نحو اللام للتعريف
فالتعين جزء مفهوم علم الجنس وخارج
عن مفهوم اسم الجنس فلما دل التقسيم
على ان اسم الجنس موضوع للمعنى الكلي الذي
هو نفس الحقيقة من غير اعتبار التعين

انه موضوع للتحقيق باعتبار التعين في

والموصول الاسم ما صدق عليه موصول

والالف واللام في الموصول للاستغراق

وان معنى علم الجنس معلوم اسند معرفة

الفرق الى هذا التقسيم الدال على مبنى الفرق

تأمل التنبيه السابع للموصول عكس الحرف

هذا اشارة الى فرق آخر بين الموصول

والحرف يفهم التزاما من الفرق المذكور

صريحا وهو استقلال المعنى وعدمه فان الحرف

تدل على معنى في غيره وتحصله وبما اى بذلك

الغير الذى هو اى معنى الحرف معنى فيه والموصول

عكس ذلك اذ معناه امر مبهم عند السامع

يتعين عنده بمعنى اى بمفهوم الصلة الذى

هو معنى فيه اى في الموصول وانما قيدنا

الابهام

الابهام بكونه عند السامع لانتفاء الابهام

في معنى المراد بالموصول بحسب الوضع

عند المتكلم التنبيه الثامن الفعل والحرف

يشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار

كونه ثابتا للغير اشارة الى علة امتناع

الحكم على الفعل والحرف مستعملين في معناهما

وهي ان صحة الحكم على الشيء موقوف على ثبوته

في نفسه اى استقلاله بالمفهومية ليمكن

اثباته غيره له وكل من مدلوليهما غير

مستقل بالمفهومية بل امر ثابت للغير

فمعنى من مثلا كما ذكر هو الابتداء الخاص

الامكان الوقتي مفهوم من ليمكن

الاشارة آلة في الدلالة

لانها انما يدلان لان الخ

الفرق بينهما وبين الامكان

العام هو الاثبات

لا الثبوت

الذى يكون آلة لملاحظة الغير كالسير
والبصرة ومعنى ضرب هو ذلك الحدث
المنسوب الى فاعل ما بحيث تكون النسبة
مرآة لملاحظة طرفيها واكة لتعرفها
ومن هذه الجهة اى كون كل من مفهوم
الفعل والحرف امرا غير ثابت فى نفسه
بل لغيره لا يثبت له الغير اى الكلى منها
بل لا يثبتان لشئ اصلا اذ كانا مستقلين
فى معناها وانما قيدنا بالاستقلال
لئلا ينتقض بقولهم ضرب فعل ومن حرف جر
فان الالفاظ كلها من حيث انفسها

الاصل اثبات المتم
واثبات المتمم

اى معطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها
الموضوعة هى لها متساوية الاقدام فى صحة
الحكم عليها وبها ومنهم من قال ضرب
ومن مثلا فى تلك الصورة اسم باعتبار
دعوى وضع الالفاظ الموضوعة لمعان
لانفسها ايضا فى ضمن ذلك الوضع
وحيث لا دليل لهم على تلك الدعوى
الا ذكر اللفظ وارادة نفسه لزم عليهم
دعوى وضع المهملات فى مثل قولهم
جسق مهمل او ثلثة احرف ولا يتقدم
عليها العاقل فضلا عن فاضل

اى معطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها
الموضوعة الخ

ولقائل ان يقول فح لايكون آمنوا فى قوله
جل وعلى واذا قيل لهم امنوا اسما
لانتفاء وضعه ولا فعلا لان المراد به
لفظ فلا يصدق قول النحات ولا يأتى
الكلام الا فى اسمين او فعل واسم والجواب
ان المراد من قولهم ولا يتأتى اه انه
لا يأتى الا فى اسمين حقيقة او ما يقوم
مقامهما وامنوا من حيث ارادة نفس
اللفظ به كالاسم مستقلا بالمفهومية ولابد
من اعتبار هذا التأويل على هذا التقدير
يشكل ذلك الحصر وتعريف الكلام والمبتدأ

اى الجواب هو فى كلام يريد ما الجواب فى كلام جوابا كلم يكون يكون بمعنى الغير كلام غير كلمة

اللهم

اللهم الا ان يقال ذلك الحصر وتلك التعريفات
مبنية على اعتبار ما هو شايع فى الاستعمال
لا على اعتبار النوادر واذا كان معنى الفعل
والحرف كذلك فامتنع الجزم عنهما التنبيه
التاسع الفعل مدلوله كلى وما ذكر فى التنبيه
الثامن من جهة الاشتراك بينهما ذكر فى التنبيه
التاسع جهة الافتراق اعلم
ان الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث
كلى واما باعتبار تمام معناه وهو الحدث
ونسبة فى زمان معين الى موضوع ما ففى
كليته نظر بل هو باعتبار تمام معناه كالحرف

فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما
لكل ابتداء خاص بوجه كذلك لفظ ضرب
موضوعة وضعا عاما لكل نسبة للحدث
الى فاعل ما بخصوصها فجعله من اقسام اللفظ
الموضوع لمعنى كلى غير مستقيم ولما كان
الحدث الذى هو جزء معنى الفعل مستقلا
بالمفهومية قد تحقق فى ذوات متعددة
صالحا للانتساب الى كل منها فجاز
نسبته الى خاص منه اى من كل واحد منها
فيخبر به اى بالفعل باعتبار ذلك الحدث
عن شئ وهو بهذا الاعتبار مسند دايما

اذ

اذ قد اعتبر فى مفهومه ذلك بحسب الوضع
فلا يمكن جعله مسندا اليه دون الحرف
اذ تحصل مدلوله اى تعقل مدلول الحرف
الذى هو تحصل الذى انى هو بما يحصل له
اى بتبعية ما يحصل مدلول الحرف له من متعلقه
واذا كان غير مستقل فى التعقل والتحقيق
فلا يعقل لغيره فلا يكون مخبرا به كما لا يكون
مجزاعنه لذلك التنبيه العاشر فى ضمير
الغايب وفى كليته نظر فتامل وجه النظر
ان الضمير مطلق سواء كان للغايب
او للمتكلم او للمخاطب موضوع لكل

فى تحقيق مفهوم ذلك الضمير

من مشخصات وضعا كليا عاما فقد علم منه
ان فى كلية الضمير الغائب باعتبار تو هم
وضع كل واحد من افراده لمفهوم كلى
كوضع هو لمفهوم الواحد الغائب المذكور
نظرا وفى بعض النسخ وفى كلية وجزئية
نظر ووجه ان كثيرا ما يكون المرجع
اليه للضمير الغائب كليا كما يكون
جزئيا والحكم بانه فى احديهما مجاز
بعيد لكثرته والجزم بكليته وجزئيته
محل نظر وتامل والحق انه قد تكون كليا
وقد تكون جزئيا والملخص انما عده من

المرجع اليه هو علم الشخص الغائب فهو غير راجع الى الشخص لان المرجع اليه علم شخصى

من الجزئيات نظرا الى ان اكثر ائمة اللغة
العربية عدوا المضمرات مطلقا من المعارف
واعتبروا فيها الجزئية بناء على تعريفهم
المعرفة بما وضع لشئ بعينه التنبيه
الحادى عشر المقصود من هذا التنبيه
على تغرقة بين الاسماء التى تشابه
الحرف فى التزام ذكر المتعلق وذلك
مثل ذو وفوفان مفهومهما كلى
لانها بمعنى صاحب وهو وان كانا
لا يستعملان الا فى جزئيين اضافيين
بالنسبة الى معنا هما الذى هو الصاحب

الحادى عشر لما كان الاسماء الستة الملازمة للاضافة مشاركة للحرف فى التزام ذكر المتعلق نفرقة بينهما بعد التنبيه على الاشارة اليها فنقول ذو الى آخره

واعلم ان الجزئى على الاضافى لان عروض الاضافة الحقيقية تقتضى الاضافة

والعلق لعروض الاضافة فلا يكونان
جزئيين بحسب الوضع بل بمجرد استعمالهما
في الجزئيين الاضافيين الذين قد يكونان
جزئيين حقيقيين وقد يكونان كليين
ايضا كما يقول الانسان ذو نطق
وذو حيوة ولذا لا يصح ان يحمل على الجزئية
الحقيقة على ما يتبادر من المقابلة بالكلي
فظر المعرفة بينهما وبين اذ معنى الحرف
جزئي مشخص كما بين التنبيه الثاني عشر
لا ريب فيك اى بوقعك في ريبة وشك
تعاور الالفاظ بعضها مكان بعض

اى

اى بعض

اى تناوب بعضها مكان وان قرء بالضم
فالمعنى تناوبها واقعا بعضها مكان بعض
على ان الجملة حال مؤكدة اذ المعتبر الوضع
حتم الرسالة بدفع ما عسى ان يخص بعض
الاذهان وهو ان الحكم بالكلية والجزئية
والعلمية والموصولية وامثالها للالفاظ
انما هو باعتبار ما يستعمل فيها من المعاني
فاذا قلت مثلا جاءني ذو مال واردت به
زيدا فيحتمل ان يتوهم انه جزئي لاستعماله
في الجزئي وكذا اذا الحصر في بلدة حفظ
التورية في زيد فقلت الذي حفظ التورية

الاستعمال

في هذه البلدة حافر فربما يتوهم ان هذه
الالفاظ اعلام مشخصة لاتحاد المراد
من كل منهما ومن العلم الشخصي ووجه
الدفع ماذكر ان المعتبر في الالفاظ هو
حال الوضع والموضوع له في ذوات كلي
وان استعمل بهيئة في مشخص فلا يكون
جزئيا بخلاف زيد فانه جزئي توضع
لذلك المشخص وكذا الحال
في مثل هذه الصورة